





عروض

عروض موقعة :

- المخطوطات والتراث العربي 
- لغة الطفل العربي دراسة في اكتساب اللغة 
- وتطورها
- اتجاهات فلسفية معاصرة في بنية 
- الثقافة الإسلامية
- ظواهر أدبية في الشعر العربي القديم 
- والمعاصر

عروض موجزة :

رَبِّهِمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- 1. رَبِّهِمْ تِلْكَ الْوَالِدُ الْعَظِيمُ
- 2. الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْمَوْتُ لَمْ يَلِدْ
- 3. يُرِيهِمْ آيَاتِهِ وَيُعَلِّمُهُمُ
- 4. كِتَابَهُمْ إِنَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيمٌ
- 5. رَبِّهِمْ تِلْكَ الْوَالِدُ الْعَظِيمُ
- 6. الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْمَوْتُ لَمْ يَلِدْ
- 7. يُرِيهِمْ آيَاتِهِ وَيُعَلِّمُهُمُ
- 8. كِتَابَهُمْ إِنَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيمٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العروض الموقعة

المخطوطات والتراث العربي

عرض

أ/أمل عبد القادر

ماجستير مكتبات ومعلومات-جامعة حلوان
أخصائي مكتبات ومعلومات
المكتبة المركزية- جامعة القاهرة

القسم الأول: عن المخطوطات تناول فيه المصطلح والحدود لفن الفهرسة، وهو محاولة استطلاعية أو كشفية تهدف بالدرجة الأولى إلى إلقاء بعض الضوء على مشكلة المصطلح في فرع من فروع هذا التخصص، وإثارة أذهان المشتغلين به للتفكير والمشاركة بالرأي، ولا بد من الاعتراف بأن تراثنا في مجال المصطلح الوثائقي أغنى بكثير من الرصيد المتاح لنا في مجال المصطلح المكتبي، وأن علم الوثائق أسعد حظاً من علم المكتبات فيما يتصل بالمصطلحات؛ لأنه يتعلق بالتعاملات بين الناس. ورغم ما يعقد من مؤتمرات وندوات لتوحيد منهجيات وضع المصطلحات، كتلك الندوة التي عقدت بالرباط سنة ١٩٨١؛ فهناك دراسة نشرها رشيد عبد الحق، أثبتت وجود اثنين وثمانين مصطلحاً من مصطلحات الفهرسة جمعها من أحد عشر مصدراً وقارن بين مقابلاتها في تلك المصادر (*). هذا إلى جانب أن عناصر بطاقة فهرسة المخطوط مازالت موضع خلاف بين المفهرسين العرب، كما أن تسميات هذه العناصر

الحلوجي، عيد المتار .

المخطوطات والتراث العربي / عيد الستار
الحلوجي - ط ١ - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢.
١٧٥ ص؛ ٢٤ سم .

إن أنفس ما تفتنيه مكتبتنا هو التراث المخطوط الذي يمكن من خلاله أن نتعرف على سمات الحضارة العربية الإسلامية في أزهى عصورها. فعصر المخطوطات العربية هو العصر الذي تألق فيه الفكر الإسلامي والإبداع العربي؛ وفي ظلّه تهاوت الحدود الجغرافية والفوارق العرقية، وفي تياره امتزجت العروبة والإسلام امتزاجاً رائعاً. فالإمام البخاري -مثلاً- استقر في ضمائرنا وأصبح أحد مكونات نسيجنا الثقافي دون أن يخطر على بال أحد أن يفكر في جنسيته أو موطنه، ودون أن يتساءل أحد: هل عربي أو غير عربي. فقد ذابت العروبة في بوتقة الإسلام كما ذابت جنسيات أخرى كثيرة ولغات أخرى كثيرة، وبقي ذلك الرحيق الذي يطلق عليه «التراث العربي المخطوط».

وفي هذا الكتاب مجموعة دراسات عن المخطوطات العربية والتراث العربي في قسمين:-

(*) رشيد عبد الحق: المصطلحات العربية في علوم المكتبات، دراسة لغوية وتطبيق على ألفاظ الفهرسة والفهارس. تونس: المعهد الأعلى

وترتيبها أيضا ليس محل إجماع. وهذا يترك الباب مفتوحا للاجتهادات الفردية، ولمزيد من الخلاف والتشتيت في المصطلحات المستخدمة ودلالاتها. ويقترح المؤلف عقد ندوة تخصص لهذا الموضوع، وتوضع أمامها كل المصطلحات التي أقرتها المجمع العربية، إضافة إلى مشروع معجم المعلوماتية الذي أعده مكتب تنسيق التعريب بالرياض، ولو لم تخرج هذه الندوة إلا بتعريف بهذا المعجم، ومناقشته، وتقييمه، وإثرائه بملاحظات المتخصصين في مختلف الدول العربية، لكان ذلك كافيا.

كما تناول مؤلف هذا الكتاب فهارس المخطوطات، ومشاركة المخطوطات مع المطبوعات في مواجهة، مشكلة المداخل، وكيفية كتابة الأسماء العربية القديمة، وإن كانت المخطوطات تنفرد بمشكلات أخرى أكثر تعقيدا؛ لأن بيانات الوصف الببليوجرافي للمخطوط أشد تفصيلا وتنوعا، فهي تغطي مجالات متعددة كالمخطوط، والأحبار، والألوان، وفنون الزخرفة، والتذهيب والتجليد. وهذه المجالات لها مصطلحات متخصصة دقيقة، وهي تذكر في بداية المخطوط وخاتمته وتعرف بمختلف صور التوثيق التي يحملها كالتملكات، والسماعات، والإجازات والمقالات، وغيرها من البيانات التي يلزم ذكرها للفرق بين نسخة وأخرى.

ولعل من أهم المشكلات الأساسية التي تواجه من يتعرض لفهرسة المخطوط :

مشكلة مداخل المؤلفين القدماء: وهي

مشكلة لا تنفرد بها المخطوطات وحدها؛ وإنما تنسحب على كتب التراث العربي المخطوط

و المشكلة ثانية هي مشكلة العنوان : وهي

مشكله ذات ثلاثة وجوه ؛ الأول : أن يشتهر المخطوط بعنوان غير عنواته الأصلي مثل :المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، وشهرته : خطط المقرئى، والثاني : أن يكون للمخطوط أكثر من عنوان، بمعنى أن تحمل نسخ الكتاب الواحد عناوين مختلفة كما هو الحال في شرح أبى العلاء المعرى على ديوان أبى الطيب المتنبى . فبعض نسخ هذا الشرح تحمل عنوان : معجز أحمد، وبعضها الآخر يحمل عنوان :اللامع العزيزى . وهي تحتاج في كشفها إلى خبرة بالمخطوط ومحتوياتها، وتحتاج بعد ذلك إلى تحديد العنوان الأصلي ليدخل الكتاب به، ويحال إليه من العناوين الأخرى غير المستعملة. والثالث : أن النسخة الواحدة من المخطوط قد يكون لها أكثر من عنوان : واحد على الغلاف، وآخر فى المقدمة، وثالث فى الخاتمة. وكل واحد من الثلاثة مغاير للعناوين الأخرين.

للنهوض بهذا العمل؟ ويوم تتوفر لدينا الطاقات البشرية الصالحة لهذا العمل والقادرة على الوفاء به، ويوم نستطيع تحقيق أكمل أنواع الفهرسة للمخطوطات وأدائها، يومها سوف تثار مشكلة أخرى هي مشكلة تكاليف فهرسة المخطوطات، وهل لها ما يبررها؟ ونظرا لأن مجموعات المخطوطات محدودة النمو من ناحية، ولا توجد إلا في مكتبات معدودة من ناحية أخرى، فقد كانت الفهارس المطبوعة - ولا تزال - هي الشكل الأمثل لفهارس المخطوطات. فهذا النوع من الفهارس هو الذي يمكن أن تتبادله المكتبات، ويطلع عليه الباحثون في شتى بقاع الأرض. فإذا ما ظفروا بما يحتاجونه أرسلوا في طلب نسخ مصورة منه.

أما الفهارس البطاقية فمع أنها لا يمكن لأية مكتبة أن تستغنى عنها، إلا أن قيمتها محلية لا تتجاوز جدران المكتبة التي تنشأ فيها. ولقد بذلت عدة محاولات لعمل فهرس بما نشر من فهارس المخطوطات العربية في العالم. فمنذ ما يقرب من ربع قرن، وفي سنة ١٩٤٧ أصدر يوسف أسعد داغر في بيروت كتابه فهارس المكتبة العربية في الخافقين. والكتاب ليس فهرسا لفهارس المخطوطات العربية ولا هو قائمة ببلوغرافية؛ وإنما هو كتاب عام يذكر الفهارس وسط حشد من المعلومات عن المكتبات، وعن تزويق المخطوطات وصيانتها، وعن البليوجرافيا وغير ذلك من الموضوعات التي لا تتصل بالفهرسة والفهارس. وكان من نتيجة ذلك أن التغطية لم تكن كاملة، وأن المعلومات عن كل فهرس لم تكن

والمشكلة الثالثة مشكلة تاريخ المخطوط :

فمع أن التاريخ مهم جدا لتحديد مدى اقتراب النسخة التي بين أيدينا من نسخه المؤلف ومدى قربها من الأصل الذي أخذت عنه، إلا أن كثيرا من المخطوطات لا يحمل تاريخ نسخه، ربما لعدم اهتمام الناسخ بذكر التاريخ، وربما لضيق الورقة الأخيرة من المخطوط، وهي الموضوع الذي يذكر فيه التاريخ عادة .

والمشكلة الرابعة مشكلة المجاميع :

والمجموع عبارة عن عدة مباحث أو رسائل جمع بعضها إلى بعض في كتاب واحد. وقد تكون هذه المباحث لمؤلف واحد أو لمؤلفين متعددين. وقد يحمل المخطوط عنوان المبحث الأول (وهو عنوان يضلل المفهرس إن لم ينتبه لمحتويات الكتاب). وللمجاميع مشكلة أخرى هي مشكلة التصنيف. فغالبا ما يضم المجموع مباحث تتناول فنونا من المعرفة مختلفة. ولا يستطيع المفهرس أن يعطي الكتاب أكثر من رقم تصنيف واحد، كما لا يستطيع أن يضع الكتاب الواحد إلا في موضع واحد تحت رأس موضوع واحد. فعلى أي أساس يختار المفهرس رقم تصنيف المجموع، وهو الرقم الذي سيحدد موضعه بين مقتنيات المكتبة؟ وهل يوضع كل مجموع تحت رأس الموضوع الغالب عليه؟ أم تجمع كتب المجاميع كلها في مكان واحد؟

هذه المشاكل تصب في مجرى واحد، وتشير مشكلة أخرى تتصل بنوعية من يقومون بفهرسة المخطوطات: هل تكفي الدراسات التي يثقلها طلاب أقسام المكتبات بالجامعات

لأخرى، يحكمها في ذلك تاريخ الجامعة ووضع المخطوطات في الدولة التي تتبعها. وليس تشتت المخطوطات بين مختلف أنواع المكتبات في الدولة الواحدة هو المظهر الوحيد لسوء حالها؛ فالذي يدخل مخازن أي مكتبة عربية يشعر بأسى عميق لما تلقاه المخطوطات من إهمال بعد أن تحولت في نظر الكثيرين من المسؤولين عنها - سواء أكانوا أصحابها أم القائمين عليها من موظفي الدولة- إلى مواد متخفية تعرض منها النسخ التي تتحلى بألوان من الفن في كتابتها أو زخرفتها أو تجليدها، ويكسد الباقي أكواما في المستودعات ليكون طعاما للآفات والحشرات دون أن يحظى بأي نوع من الصيانة. فإذا تركنا مخازن المخطوطات وبحثنا عن فهرسها طالعا جانبا آخر من جوانب المأساة. فلا توجد دولة عربية لديها فهرس كامل بما عندها من مخطوطات.

وإذا كانت هذه هي الأوضاع الراهنة لتراثنا المخطوط، فالسؤال الآن هو: ما الذى يجب علينا تجاه هذا التراث؟ وإذا كانت المكتبات الوطنية هي المنوطة بالتراث. فما أبعاد مسئوليتها نحو هذا التراث؟ وإلى أي حد تفي مكتباتنا الوطنية بهذه المسئولية؟ وما دور جامعتنا تجاه تراثنا المخطوط؟ وعليه فيجب على الجامعات ألا تغفل جانب التراث فيما تصدره من مجالات، وخاصة التي تصدر عن الكليات المعنية بالعلوم العربية والإسلامية، كما يجب أن تتوثق الصلات بين الأساتذة الذين تتصل دراساتهم بالتراث ومجلة معهد المخطوطات التي تصدر عن جامعة الدول العربية حتى تكون تلك المجلة منارة حقيقية

مفصله. وفي سنة ١٩٤٩ صدر في باريس عمل آخر لجورج فاجدا George vajda بعنوان des inventaires de manuscrits Arabes. Repertoire catalogues محاولا تغطية فهراس المخطوطات العربية، وفهراس المخطوطات الشرقية التي تشتمل على مخطوطات عربية. ثم كانت آخر محاولة تلك التي قام بها فؤاد سيزجين Fuat Sizgin، والتي نشرها سنة ١٩٦٧م في الجزء الأول من كتابه schriftums Geschichte des Arabischen سيزجين قد فاتته ذكر بعض الفهراس، إلا أن محاولته كانت أضعف المحاولات وأقربها إلى الشمول. ويوم تخصصى كل دولة ما لديها من مخطوطات عربية في فهرس مطبوع، ويوم تخرج تلك الفهراس على نسق واحد، وبدرجة واحدة من التفصيل والدقة في البيانات، وقدر كاف من التكتشف الذي يساعد الباحث على الوصول إلى ما يريد بأيسر الجهد، عندها يمكن تجميع تراثنا المخطوط، ونشر كنوز هذا التراث.

ويستمر المؤلف في عرض الأوضاع الراهنة للمخطوطات العربية في مختلف الدول العربية والإسلامية، ويصفها بأنها متردية إلى حد يصبح معه العلاج مضميا وطويلا. فهي مبعثرة بين مختلف الهيئات الحكومية والأفراد. فالمكتبات الوطنية أو القومية في معظم تلك الدول تقتنى مجموعات كبيرة منها على اعتبار أن مسئوليتها الأولى هي تجميع تراث الأمة، وصيانتها، والحفاظ عليه، وتسليمه للأجيال القادمة. وبعض المكتبات الجامعية عز عليها ألا تظفر من هذا التراث بنصيب، فافتتت كميات منه تتفاوت من جامعة

قوائم الكتب بكل ما يتضمنه إعداد القوائم من طرق الجمع والتنظيم، وبكل ما يتطلبه من معلومات تقدم عن الكتب والمؤلفين؛ علم حديث في الغرب لم يكد يبلغ من العمر قرنين كاملين، ولكنه علم قديم في لغة العرب - وإن لم يعرف فيها بهذا الاسم - ويرجع تاريخه المحقق إلى أكثر من عشرة قرون. ويكاد ينعقد إجماع الباحثين على أن فهرست «ابن النديم» هو أول عمل بليوجرافي في اللغة العربية، ويكاد ينصرف اهتمامهم في دراسة تاريخ هذا العلم وتطوره على أيدي المسلمين إلى أعمال بعينها تمثل علامات بارزة على الطريق الطويل الذي قطعه التجميع البليوجرافي عبر عشرة قرون كاملة ابتداء من «ابن النديم» في فهرسه، ومرورا «بطاشكبرى زاده» في «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» و«حاجي خليفة» في «كشف الظنون»، ووصولاً إلى «إسماعيل البغدادي» في «إيضاح المكنون»، و«هدية العارفين»، أسماء المؤلفين وأثار المصنفين»، وانتهاء «بيوسف سركيس» في «معجم المطبوعات العربية والمعربة». ونقطة البدء في تاريخ هذا العلم عند المسلمين تحتاج إلى وقفة متأنية، فكتاب «الفهرست» في صورته التي وصلنا عليها رغم كل ما فيها من مظاهر النقص والقصور لا يمكن إلا أن يكون ثمرة جهود متصلة ومحاولات سابقة أصغر منه حجماً وأضيق مجالاً. فقد أراد ابن النديم لكتابه أن يكون حصراً لكل ما ألف في اللغة العربية، وكل ما ترجم إليها في مختلف فروع المعرفة حتى سنة ٣٧٧هـ. وعمل ترسم حدوده بهذا الاتساع والشمول لا يمكن أن يكون باكورة الأعمال البليوجرافية في لغة من اللغات.

لترائنا العربي والإسلامي، وإذا كنا نجد إجحاماً من المتخصصين عن تحقيق هذا التراث، ومن الناشئين عن نشره، فلنعالج أسباب هذا الإجحام.

ويقترح المؤلف إمكانية إدخال تحقيق النصوص في برامج الدراسات العليا وفي الرسائل العلمية التي تقدم للجامعات، فلاشك أن قيام الجامعة بنشر النصوص المحققة سيرفع من قدر تلك النصوص ومن قدر عملية التحقيق ذاتها في نظر جمهور المثقفين والقراء، وسيجعل إقبالهم عليها أشد من إقبالهم على ما تنشره أية هيئة تجارية تقوم خارج أسوار الجامعات. ويجدر بنا أن نذكر أن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يصدر نشرة دورية بعنوان (أخبار التراث) هدفها الأساسي هو الإعلام عما حقق وما يجري تحقيقه حالياً، ولكن هذه النشرة إمكاناتها متواضعة وتوزيعها أشد تواضعاً، وهي لا تغني عن إنشاء قاعدة بيانات بليوجرافية محصية لتراثنا المخطوط، ترصد هذا التراث وتسجل ما يحقق منه يوماً بيوم. ولا شك أن حصر التراث، وتحقيقه، ونشره على الناس سيصحح كثيراً من الأفكار الخاطئة، ويبرز عظمة هذه الأمة.

ثم يعرض المؤلف لتجربة مؤسسة الفرقان في حصر المخطوطات الإسلامية في العالم وإسهامات صلاح الدين المنجد في تأصيل علوم المخطوط العربي.

وفي القسم الثاني من الكتاب يتحدث المؤلف عن نشأة علم البليوجرافيا عند المسلمين، فيذكر أن علم البليوجرافيا، أو علم

فهرسا بمحتوياتها. فالمقريزي يحدثنا في خطه أن تلك الطريقة كانت متبعة في خزائن القصر الفاطمي بالقاهرة.

ويحدثنا المقدسي أنه رأى خزانة كتب ضد الدولة البويهى بشيراز، وأنها كانت عبارة عن أزج طويل فيه خزائن طول كل منها قائم في عرض ثلاثة أذرع، لكل نوع بيوت وفهارس فيها أسامى الكتب. تلك نماذج للاستعمال الأول للفظ (الفهرس) في التراث العربي القديم. فإذا انتقلنا إلى الدلالة الثانية للفظ وجدناها متمثلة في كتاب «الفهرست» لابن النديم، وفي «رسالة البيروني» في فهرست كتب محمد بن زكريا الرازي، وفي فهرست كتب الشيعة لأبي جعفر الطوسي، وفهرست ما رواه ابن خير الأشبيلي عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف، وغيرها من الكتب المتأخرة التي سميت فهراس وهي في الحقيقة قوائم بيبليوجرافية.

وأقدم هذه الأعمال جميعا فهرست ابن النديم. ونظرا لأنه لم يرد في كشف الظنون وذيله أى فهرس آخر يتقدم عليه في ذلك الزمن؛ فقد اعتقد الباحثون أنه أول عمل بيبليوجرافي ظهر في اللغة العربية. وذلك يدفعنا إلى محاولة الوقوف على مدى صحة هذا الاعتقاد. فالذي يؤكدُه مصادر التراث العربي، والذي يقطع به فهرست ابن النديم نفسه، أنه سبق بمحاولات بيبليوجرافية رائدة ضاع معظمها، وبقيت شواهد تدل عليها نذكر منها: أن كتب التراجم السابقة على ابن النديم والمعاصرة له كانت تذكر في بعض الأحيان أسماء كتب المؤلفين أو تقتصر على أهم هذه المؤلفات،

وأول ما يلفت النظر في هذا الكتاب أن مؤلفه عنوانه بالفهرست. والفهرست كلمة فارسية معربة ومعناها في اللغة: (الكتاب الذى تجمع فيه الكتب)، وتطلق أيضا على قائمة محتويات الكتاب، وإلى هذا المعنى الأخير يتجه قولهم (فهرس كتابه)، كما أوضح الفيروزابادى في قاموسه المحيط. والمعنى الأول للفظ هو الذى يعنينا، وإن كان التعريف الذى سقناه لا يفرق بين مدلولين متميزين في العصر الحديث هما: الفهرس، والبيبليوجرافيا. فالقوائم البيبليوجرافية، والفهارس المطبوعة تتفق معا فى أنها (قوائم للكتب)، ومن ثم يصدق عليها التعريف اللغوي لكلمة الفهرس. ولهذا نجد اللفظ في تراثنا العربي يطلق على فئتين دون تمييز بينهما، فيقال: فهرس مؤلفات فلان، وفهرس مكتبة كذا، وهو في الاستعمال الأول يعنى ما تعرفه اليوم بالبيبليوجرافيا، وفي الاستعمال الثاني يقصد به المعنى الاصطلاحي الحديث لكلمة الفهرس.

ولقد وجدت فهراس للمكتبات الإسلامية منذ عصر مبكر. فقد تحدث الحسن بن سهل بأن خزانه الحكمة في بغداد كان لها فهرس في زمن الخليفة المأمون. وذكر ابن الجوزى أنه في سنة ٣٨٣هـ اشترى سابور بن أردشير وزير بنى بويه دارا في الكرخ بين السورين، وعمرها، وببعضها، وسمّاها دار العلم، ووقفها على أهله. ونقل إليها كتب كثيرة ابتاعها وجمعها وعمل لها فهرست. ومع أن فهراس المكتبات كانت في أغلب الأحيان على شكل دفاتر وكراريس، إلا أن بعض المكتبات كانت تلصق على باب كل خزانة من خزائن كتبها

شيئا من ذلك لم يحدث. ومعنى هذا أن طريقة التنظيم الببليوجرافي لم تكن واضحة في تلك التجميعات الببليوجرافية الأولى، ولم تكن البيانات الببليوجرافية مستوفاة أو حتى متفقا عليها بالنسبة لهذه الأعمال.

ولكننا نظلم تلك الفترة إذا قومناها بمعايير عصرنا الحديث الذي صبت فيه تجارب أكثر من عشرة قرون كاملة. ويكفيها فخرا أنها فتحت هذا الباب واقتحمت ميدان العمل الببليوجرافي قبل أن تعرفه أوروبا بما يقرب من تسعة قرون. ولا شك أن ابن النديم قد أفاد من هذه البواكير الببليوجرافية الشيء الكثير، وأكد أقول إنها لم تكن بالنسبة إليه مجرد مصدر للمعلومات الببليوجرافية التي ضمنها كتابه، بل لعلها هي التي أوحى إليه بفكره العمل الببليوجرافي الشامل ودفعته إلى تأليف كتاب الفهرست الذي تمثلت فيه حصيلة ما يقرب من ثلاثة قرون من التأليف والترجمة في اللغة العربية، وتمثل فيه أيضا نضج ببليوجرافي لم يكن يمكن أن يتأتى له إلا بعد محاولات الرواد الأوائل بكل ما فيها من سذاجة وقصور.

إذن فابن النديم ليس الأب الشرعي لعلم الببليوجرافيا العربي كما توهم أكثر الباحثين، فقد سبقه غيره على الطريق، ومعنى ذلك أن علم الببليوجرافيا عند العرب تمتد جذوره إلى أواخر القرن الثاني الهجري، أي إلى ما قبل الفهرست بما يقرب من قرنين كاملين. وكانت ببليوجرافيات تلك الفترة تعالج أفرادا لا موضوعات، وأن المؤلفين كانوا هم الذين يقومون بتجميع قوائم مؤلفاتهم في

ولكن الصفة الببليوجرافية لم تكن مقصودة ولا مكتملة في تلك الكتب. ففي كتاب مراتب النحويين -مثلا- يذكر لنا أبو الطيب اللغوي بعض مصنفات النحاة الذين يترجم لهم مثل كتابي الإكمال والجامع لعيسى بن عمر، والغريب المصنف وغريب القرآن، وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام. ولكن أبا الطيب لم يتعمد ذكر الكتب، ولم يقصد إليه قصد، وإنما كانت أسماء المؤلفات تأتي عرضا لتخدم الترجمة، بدليل أننا نجده يقول في ترجمه الأخفش الأوسط: «أبي الحسن سعيد بن مسعدة (ولم يكن الأخفش ناقصا في اللغة أيضا، وله فيها كتب مستحسنة) دون أن يذكر هذه الكتب أو يسميها. وما فعله أبو الطيب في مراتب النحويين فعله الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين.

وعلى الرغم من أن تلك المحاولات كانت واضحة الأهداف والغايات، إلا أنها لم تتم بنفس القدر من الوضوح في مناهجها وطرق تجميعها وترتيبها، فمعظمها كان يكتفي بذكر عناوين الكتب، كما في قوائم مؤلفات الشافعي، وجابر، وابن مسعود العياشي، وبعضها كان يحصى عدد أوراق الكتاب، كما هو الحال في قائمة مؤلفات داود بن علي، في حين كان البعض الآخر ينص على عدد الفصول أو الأقسام أو المقالات في كل كتاب كما في قائمة مؤلفات أبي بكر الرازي. ولم يخضع أي من تلك القوائم لترتيب معين، فلا هي رتبت الكتب هجائيا بعناوينها، ولا هي رتبها زمنيا أو موضوعيا. وبالنسبة للترجمات العربية لمؤلفات أرسطو وجالينوس كان يمكن أن تجمع الأعمال التي ترجمها شخص واحد في موضع واحد ولكن

يصل السماء بالأرض، ويهدى العقل والقلب وثمة حكمة بالغة في نزول القرآن الكريم منجما على النبي صلى الله عليه وسلم، وهى حكمة ندرك بعض أسرارها ولا نحيط بها علما. والله سبحانه وتعالى أراد لكتابه الكريم أن يكون دستوراً دائماً للبشرية، يعالج أمورها، ويصلح شئونها، ويحل مشاكلها التى تواجهها على درب الحياة، ومن ثم كانت تنزل الآية أو الآيات في الموقف الواحد تجيب للناس على استفساراتهم، وتضع الحلول العملية لما يعرض لهم في حياتهم من مسائل ومشاكل. وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة أن يجتهدوا فيما لم يرد فيه نص من القرآن والسنة، شريطة أن يكون هذا الاجتهاد على هدى من الكتاب والسنة وألا يتعارض معه. وينتقل الرسول صلوات الله وسلامه عليه إلى الرفيق الأعلى، ويمضى جيل الصحابة ومن بعده جيل التابعين، وتتسع أرجاء الدولة الإسلامية، وتظهر الحاجة إلى الاجتهاد والقياس، وتتمخض هذه الحاجة عن ظهور المذاهب الفقهية الإسلامية فى القرن الثانى الهجري.

واستمر باب الاجتهاد مفتوحا على مدى قرنين كاملين امتدا إلى القرن الرابع الهجري. وقد شهد أمهات المؤلفات في مختلف المذاهب، ولم تنقطع الشروح والحواشي والتعليقات التى عملت على تلك الأصول، ولم تنقطع فيما تلاه من عصور. وكانت نتيجة ذلك حصيلة ضخمة من التراث الفقهي فى كل مذهب من المذاهب. وفى كتاب «الفهرست» يخصص ابن النديم المقالة السادسة من مقالاته العشر للفقه والفقهاء، فيذكر فقهاء كل

بعض الأحيان وإن كان الأغلب والأعم أن يتولى ذلك التلاميذ والمريدون. ولقد كان كتاب الفهرست تنويجا لهذه المرحلة الأولى من مراحل تأريخ علم الجيوجرافيا عند المسلمين، فيه تجاوزت المؤلفات الجيوجرافية حدودها القديمة، وفيه خضعت للتنظيم -ربما لأول مرة- ومن خلاله بدأت تظهر الملامح الأولى للوصف الجيوجرافي.

وعلى الرغم من كل ما يمكن أن يعاب على فهرست ابن النديم فإنه يظل عملا جيوجرافيا عملاقا فى تراثنا العربي، وحسبه أنه أول منارة تلقانا على طريق الأعمال الجيوجرافية فى اللغة العربية، وأشمل وثيقة تبين لنا ما وصل إليه المسلمون فى حياتهم العقلية والعلمية فى عصر من أزهى عصور حضارتهم، ولولاها لضاعت أسماء الكتب وأوصافها كما ضاعت الكتب نفسها، ولتعدر على من يتصدى لتأريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى أن يتبين طريقه، وأن يضع قدمه على أرض ثابتة ويده على حقيقة يطمئن إليها. وحسبه أيضا أنه الأساس الذى اعتمد عليه والمرجع الذى رجع إليه كل من أتى بعده من الجيوجرافيين المسلمين على مدى عشرة قرون كاملة.

وبعد ذلك يتحدث المؤلف عن تراثنا الفقهي وقضاياها الجيوجرافية، ويبدأ بشرح مصطلح الفقه بمعناه اللغوي، وهو الفهم، وبمعناه الاصطلاحي، وهو علم استخراج الأحكام الشرعية التى تتعلق بأفعال العباد، واستنباطها من أدلتها التفصيلية. الشريعة الإسلامية ليست مجرد خيط إلهى يربط الأرض بالسماء، ويشد الإنسان إلى خالقه وموجده من العدم، وإنما كانت ضوءا كاشفا

فهارس لتلك المخطوطات في شتى أرجاء المعمورة، فقدم لنا حصراً بكل المخطوطات العربية التي أحصتها الفهارس المطبوعة بحيث تتجمع النسخ المتعددة للكتاب الواحد في موضع واحد مهما تباعدت أماكن وجودها.

وقد استبعد بروكلمان الكتب المجهولة المؤلف، ورتب مادة كتابه ترتيباً زمنياً بالعبور والدول، وتحت كل عصر يذكر الموضوعات، وتحت كل منها يأتي بالمؤلفين مرتبين زمنياً، فيذكر نبذة عن حياة كل منهم، يتبعها بذكر المصادر التي ترجمت له، ثم يحصى أعماله الباقية، والمكتبات التي توجد بها، وأرقامها في تلك المكتبات أو في فهارسها، وقد يذكر طبعاتها الأساسية وما كتب حولها من تعليقات، أو نقد، أو اختصار. وبعد أن نشر بروكلمان كتابه في مجلدين كبيرين صدر في عامي ١٨٩٨، و١٩٠٢ ونشر ملحقين مرتبين على غرار الأصل الأول سنة ١٩٣٧، والثاني سنة ١٩٣٨، نشر ملحقاً ثالثاً سنة ١٩٤٢ تناول فيه الأدب العربي الحديث وضمه كشافات الكتاب وملاحقه. وقد أعيد طبع الجزأين الأصليين سنة ١٩٤٣، ١٩٤٩.

وشرعت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية في ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية، فعهدت به إلى الدكتور عبد الحليم النجار، وصدرت من الترجمة العربية ثلاثة أجزاء فيما بين سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦٢، ثم توفى المترجم وتوقف العمل في المشروع حتى استأنفه الدكتور السيد يعقوب بكر، والدكتور رمضان عبد التواب، فأصدرا منه المجلدين الرابع والخامس في سنة ١٩٧٥م.

مذهب ومؤلفاتهم حتى سنة ٣٧٧ هـ، وهي السنة التي انتهى فيها من تأليف الكتاب، ويخصص طاشكبرى زاده الدوحة السادسة من كتابه «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» في موضوعات العلوم للعلوم الشرعية، وفي هذه الدوحة تخصص الشعبة السادسة بعلم أصول الفقه، وفيها يترجم للأصوليين ويذكر مؤلفاتهم حتى تاريخ تأليف الكتاب سنة ٩٤٨ هـ. وليس فهرست ابن النديم ومفتاح السعادة هما المرجعان الوحيدان اللذان يحصيان تراثنا الفقهي، فهناك كتب أخرى كثيرة بعضها أضخم وأشمل مثل «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة، و«إيضاح المتكون في الذليل على كشف الظنون»، و«هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين»، وكلاهما لإسماعيل البغدادي. وهذه الكتب تتفاوت فيما بينها من تباين في طرق التنظيم وفي عدد ما تحصيه من المخطوطات.

وتأتى بعد ذلك الأعمال الببليوجرافية المعاصرة، وأول من تصدى لهذه المهمة كارل بروكلمان الذي أنفق من عمره أكثر من خمسين عاماً في جمع مادة كتابه (تاريخ الأدب العربي) Geschichte der Arabischen Litteratur. وكلمه الأدب هنا لا تستعمل بمدلولها الاصطلاحي الذي يقتصر على الجيد من الشعر والنثر، وإنما يتسع معناها ليستوعب كل ما أنتجه الفكر الإنساني في مختلف فروع المعرفة وميادين الحياة. فقد أراد بروكلمان أن يؤرخ للحياة العقلية العربية من خلال حصر المخطوطات العربية في العالم، واعتمد في جمع مادة كتابه على ما نشر من

فرتب كتابه الذي أطلق عليه «تاريخ التراث العربي» Geschichtes des Arabischen schrifttums على حسب الموضوعات، فاختص الجزء الأول منه بعلوم القرآن، والحديث، والفقه، والتوحيد، والتصوف، والثاني بعلوم اللغة والأدب شعرا ونثرا، والثالث بالترجمة والفلسفة والعلوم الطبيعية، والرابع بالكيمياء، والنبات، والزراعة.. الخ.

وقد حرص المؤلف على أن يقدم لكل موضوع بمقدمة تعرف به وتحدد أبعاده، ثم يذكر المؤلفين الذين ألفوا فيه، والمصادر التي ترجمت لهم، ومؤلفاتهم المخطوطة وأماكن وجود كل منها. وإذا كان كتاب سيزجين أشمل وأكثر استيعابا من كتاب بروكلمان بالنسبة للفترة التي يغطيها، فإن الحاجة إلى كتاب بروكلمان تظل ضرورية لاغنى عنها بالنسبة لمخطوطات ما بعد سنة ٤٣٠ هـ، أي أن ما يقرب من ألف عام من التراث المخطوط مازال خارجا عن نطاق كتاب سيزجين، وليس أمام الباحث عنه إلا كتاب بروكلمان رغم ما فيه من نقص وقصور.

ويظل هذان العملان أعظم عمليين بيليوغرافيين يخدمان تراثنا العربي بعامّة والإسلامي بخاصة. ويختتم المؤلف هذا العمل الممتاز بالمصادر التي نشرت فيها البحوث والمقالات حول موضوع هذا الكتاب سواء أكانت دوريات، أم أعمال حلقات، وندوات.

والمجلد السادس في سنة ١٩٧٧، ولعل أخطر ما يعاب على كتاب بروكلمان أنه اعتمد على الفهارس المنشورة للمكتبات فأهمل كل ما لم يسجل في تلك الفهارس، وهو يمثل نسبة كبيرة جدا من تراثنا، فضلا عن أنه وقع في كل ما وقعت فيه تلك الفهارس من أخطاء أو نقص في الأسماء أو التواريخ أو البيانات.

ومن بعده جاء فؤاد سيزجين، وأراد أن يصدر ملحقا يكمل به النقص الموجود في كتاب بروكلمان فيما يختص بالمخطوطات العربية الموجودة في استانبول. ولكنه لم يلبث أن عدل عن خطته إلى عمل أشمل، «عمل جديد مستقل عن كتاب بروكلمان»، كما يقول في مقدمته، عمل يتلافى به أوجه القصور التي تكشفت في عمل بروكلمان، وأهمها أن الاعتماد على الفهارس المطبوعة لم تذكره الفهارس أكثر مما ذكرته، ولهذا حرص سيزجين على زيارة المكتبات ومعاينة المخطوطات بنفسه على الطبيعة قبل أن يسجلها في كتابه، وقد أتاحت له هذه المعاينة أن يضيف معلوماتين جديدتين عن كل مخطوط لم يكن يذكرهما بروكلمان وهما: تاريخ نسخ المخطوط، وحجمه، أو عدد أوراقه وأجزائه.

ولم يخف على سيزجين أن الوحدة الموضوعية أهم، وأن الترتيب الموضوعي هو الأنسب والأفضل للباحثين،

